بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen

Ministry Of Justice

And Human Rights

الجمهورية اليمنية

وزارة العدل

وحقوق الإنسان

تعميم وزاري رقم (١٠) لسنة ١٤٤٦هـ

بشأن وجوب ان يكون توكيل دعوى مخاصمة القضاة وكالة خاصة

الأخوة / رؤساء المحاكم الاستئنافية ومدراء مكاتب التوثيق المحترمون

الأخوة / رؤساء المحاكم الابتدائية ورؤساء اقلام الكتاب واقلام التوثيق المحترمون

تحية طيبة .. وبعد:

بالإشارة الى الموضوع أعلاه ،، وإلى مذكرة الأخ / رئيس المحكمة العليا رقم (٦٥) وتاريخ ١٤٤٦/٦/١هـ المتضمنة أن المحكمة العليا لاحظت من خلال ما يعرض عليها من قضايا متعلقة بدعاوى مخاصمة القضاة أن وثائق التوكيل التي تصدر من أقلام التوثيق والأمناء تتضمن أمور عدة ومنها حق الوكيل في رفع دعوى المخاصمة وبذلك فأنه يتم اقحام الموكلين في دعاوى المخاصمة في الوقت الذي لو علموا باشتراطات وتبعات خسران دعوى المخاصمة لم اقدموا عليها، والتي منها الحبس الجبري للمدعي في حال تقرر رفض دعواه .

وبالاطلاع على المادة (١٤٨) مرافعات يتبين بأنها قد تضمنت وجوب أن يكون التوكيل في دعوى المخاصمة توكيلا خاصا، كما تضمنت نفس المادة في الفقرة (٢/أ) بأنه يجب أن يرفق المدعي طالب التعويض بعريضة دعواه المستندات المؤيدة لدعواه.

كما نصت المادة (١٤٧) بأن:(تنظر دعوى المخاصمة على مرحلتين الأولى مرحلة قبول الدعوى أو رفضها شكلا والثانية مرحلة الحكم فيها).

ومن خلال ما سبق بيانه فأنه يلزم الآتي:

- أن يكون التوكيل بالمخاصمة خاصا ومستقلا عن التوكيل المتعلق بالمرافعة والمدافعة وغيره من اجراءات التقاضي بشأن القضية الاساسية المرتبطة بدعوى المخاصمة.
- أن يكون التوكيل بالمخاصمة محررا في وثيقة توكيل منفردة يحدد فيه أسماء الموكل والوكيل وأسم القاضي او القضاة المراد مخاصمتهم و موضوع القضية المرتبط بها دعوى المخاصمة.
- تعد الوكالة الخاصة بالمخاصمة مرفق من مرفقات الدعوى ويترتب على مخالفة ذلك عدم قبول الدعوى شكلا.

وعليه : فأنه يجب على الجميع التحري والتأكد من ان تكون الوكالة في دعاوى المخاصمة وكالة خاصة ومستقلة وفقا لما بيناه سلفا، وعلى اقلام التوثيق والأمناء الشرعيين التقيد بما ورد عند تحريرهم لوكالات المخاصمة او مصادقتهم عليها ... والالتزام بما ورد ولما فيه المصلحة العامة ومصلحة المتقاضيين.

والله الموفق،،،

صدر بديوان عام الوزارة

بتاريخ : ١٠ / جماد الاخر / ١٤٤٦ هـ

الموافق : ١١ / ديسمبر / ٢٠٢٤ م

القاضي / مجاهد أحمد عبدالله

وزير العدل وحقوق الانسان